



### تمكين المجتمعات المحلية في إندونيسيا

#### التحدي

في عام 1998، واجهت إندونيسيا اضطرابات سياسية وأزمة مالية. وعانت البلاد من أنظمة سياسية وإدارية فاسدة واستفحال الفقر. كان لتخفيض قيمة العملة المحلية، الروبية الإندونيسية، بأكثر من 50 في المائة وإغلاق الكثير من متاجر الصناعات التحويلية تأثير هائل على الدخول. وسعت الحكومة الجديدة إلى زيادة ثقة الشعب عبر تطبيق برامج تتجنب الطبقات العليا المعرضة للفساد في الحكومة.

ومع وجود 17 ألف جزيرة وملايين القرى في أرجاء الأرخيبيل (مجموعة الجزر)، كان يتعين على إندونيسيا الوصول إلى أفقر المناطق لضمان حصول هؤلاء السكان على فرصة متكافئة للنمو والتنمية. ويعد الفقر مع انعدام الدخل مشكلة خطيرة من حيث سوء التغذية وارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وعدم إمكانية الوصول إلى المياه الآمنة والصرف الصحي، ونواتج التعليم. علاوة على ذلك، تزداد أشكال عدم المساواة، ولا يزال التفاوت بين المناطق مرتفعا. وقد أصبح تخفيف حدة الفقر أولوية لإندونيسيا.

#### النهج

بالرغم من التقدم الكبير على مدار السنوات الماضية في التصدي للفقر، لا يزال كثيرون فقراء ومعرضين للمعاناة. وساعد النمو الاقتصادي المستدام الكثير من الإندونيسيين على الإفلات من براثن الفقر من خلال خلق الوظائف والسماح بزيادة الإنفاق العام على الصحة، والتعليم، والبنية التحتية. وتراجع معدل الفقر من 16.7 في المائة من السكان في 2004، إلى 14.1 في المائة في 2009. وبالرغم من هذا التقدم الكبير، يعيش ما يزيد عن 32 مليون إندونيسي حاليا تحت خط الفقر الوطني، وهو ما يعادل 21 دولار أميركي شهريا، ويعيش نحو نصف كل الأسر المعيشية تقريبا حول خط الفقر.

#### التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلي: الوصول إلى المناطق الفقيرة حيث الموارد محدودة

يتيح نهج التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية لهذه المجتمعات المشاركة في عملية التنمية. ومن خلال الحصول على أموال عبر مشروع للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، تتولى المجتمعات المحلية التخطيط والتنفيذ، والصيانة للطرق والمدارس وغيرها من مشروعات البنية التحتية الصغيرة بحسب احتياجاتها، وتتعاون مع الحكومات المحلية لضمان أن المشروعات تتسق مع خطط الحكومة.



لتسريع الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة الفقر وضمان تكافؤ الفرص والاشتغال، أعلن الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يوديونو في 16 أغسطس/آب 2006، البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة كسياسة ومظلة عملية لكل برامج تمكين المجتمعات المحلية في البلد. واعتمد البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية في الأساس على العشر سنوات السابقة من الخبرة الناجحة مع برنامج تنمية كيكاماتان، ومشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الحضرية الآن على التوالي. ويعد البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية في الوقت الراهن برنامجا وطنيا يغطي كل القرى والمدن في البلد، ويتبنى نهج التنمية المدفوعة بالاعتبارات المحلية بمساعدة فنية ومالية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ويجري الآن إحرار الأهداف العامة للبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية من خلال: (1) مشاركة المجتمعات المحلية في عملية تخطيط مفتوح، (2) تقديم منح للمجتمعات المحلية بشكل مباشر وشفافية لتمويل "قائمة" مفتوحة من أنشطة التخفيف من حدة الفقر، (3) تعزيز قدرة الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلي على المشاركة مع مؤسسات المجتمع المحلي في تقديم الخدمات.

بدأ برنامج تنمية كيكاماتان في 28 قرية على أساس تجريبي في عام 1998. وتحول إلى برنامج وطني تابع للحكومة بصورة كاملة فقط بعد تحقيق إنجازات ثابتة في العائدات الاقتصادية في نطاق 30 إلى 40 في المائة، مع الانضباط الصارم في معاقبة المناطق ذات الأداء الضعيف (كيكاماتان، ومعاقبة شيوخ القرى في العديد من المجتمعات المحلية لمحاولة اختلاس أموال).

وبدأ مشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية عام 1999 استجابة للارتفاع السريع في معدلات الفقر في الحضر بسبب الأزمات المالية، ومن خلال نهج المشروع في التعلم الذي يتسم بالابتكار والمرونة، أشرك مشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية بنجاح عددا متزايدا من المجتمعات المحلية وأجهزة الحكم المحلي في رسم خطة إندونيسيا الوطنية لمكافحة الفقر في المناطق الحضرية. نفذت المجتمعات المحلية، بمساعدة من أجهزة الحكم المحلي، برنامجا ناجحا للتنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، بمساعدة من آلاف المتطوعين من المجتمعات المحلية نفسها.

كما كان البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الريفية، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الحضرية أداة مفيدة في توصيل برنامج بناء القدرات والحكم الرشيد الذي يحظى بمساعدة البنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى المستوى المحلي. ورفعا هذان البرنامجان مستوى مشاركة المجتمعات المحلية في الحكم الرشيد، وتوصلا إلى أساليب جديدة مبتكرة لدمج برامج مكافحة الفساد الرسمية وغير الرسمية. ونتيجة لتعرضهما لأكثر عدد من إجراءات المراجعة المستقلة والتدقيق العام، أصبحا الاختيار المفضل لقيادة الإستراتيجية الوطنية لتخفيض أعداد الفقراء في إندونيسيا.

## النتائج

بين عامي 1998 و2006، وصل برنامج تنمية كيكاماتان، ومشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية لأكثر من 50 ألف قرية في الحضر والريف، وعادا بالفائدة على ما يزيد على 11 مليون أسرة مع تحقيق إنجازات كبيرة. وفي 2008، أظهر تقييم دقيق لتأثير برنامج تنمية كيكاماتان أن معدل الاستهلاك الفردي الحقيقي ارتفع 11 في المائة بين الأسر المعيشية الفقيرة، وأن عدد الأسر المعيشية التي أفلتت من قبضة الفقر في المناطق الفرعية الفقيرة ارتفع 9.2 في المائة في المناطق التي شملها البرنامج مقارنة بمناطق الضبط والمقارنة. وأظهر التقييم أنه نتيجة لمساهمة برنامج تنمية كيكاماتان، قل احتمال سقوط الأسر التي تعيش قرب خط الفقر في براثن الفقر، وأنه كلما طال أمد حصول منطقة فرعية ما على تمويل من برنامج تنمية كيكاماتان كلما زاد التأثير المتوقع على إنفاق الأسر المعيشية الفقيرة. ساهم برنامج تنمية كيكاماتان في خفض معدل البطالة بنسبة 1.5 في المائة مقارنة بمناطق الضبط والمقارنة.

واعتباراً من أكتوبر/تشرين الأول 2009، ساهم برنامج تنمية كيكاماتان/البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الريفية، ومشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية/البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الحضرية في بناء أو إعادة تأهيل أكثر من 62 ألف كيلومتر من الطرق، و11 ألف محطة للمياه، و11 ألف مشروع للري، و6500 كيلومتر من شبكات الصرف الصحي، و17500 مركز صحي قروي و10 آلاف مدرسة جديدة. وإلى جانب هذه المشاريع هناك أيضاً أكثر من 30 ألف نوع آخر من أنشطة البنية التحتية المنتجة اقتصادياً. وفر برنامج تنمية كيكاماتان/البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الريفية نحو 90 مليون يوم عمل، فيما خلق مشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية/البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - الحضرية 20 مليون يوم عمل. وخلال زيارة إلى مانادو وغورونتالو في جزيرة سولاويزي في ديسمبر/كانون الأول 2009، لاحظ نائب الرئيس الإندونيسي بويدونو بصورة عامة أن البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية في مانديري حقق تقدماً طيباً في جميع المجالات: "على سبيل المثال، توفير المياه النظيفة في ميناهاسا الشمالية بسولاويزي، وهو ما تكلف بمفرده نحو 30 ألف دولار لتصل المياه النظيفة إلى ثلاثة آلاف شخص أو 900 أسرة." "الفاعلية في الوصول إلى أعداد كبيرة يجب أن تكون الأولوية في اختيار المشروعات." أدت مشروعات البنية التحتية المنتجة اقتصادياً التي تم بناؤها في إطار برنامج تنمية كيكاماتان إلى توسيع فرص أنشطة الأعمال والعمل. وتراوحت معدلات العائد الاقتصادي لعينة من المشروعات الفرعية للبنية التحتية بين 39 و68 في المائة. وصنفت عمليات التقييم الفني المستقلة جودة البنية التحتية بين 91 و93 في المائة أو "جيد" إلى "جيد جداً". ووجد تقييم مستقل أن تكلفة البنية التحتية القروية التي تم بناؤها في إطار برنامج تنمية كيكاماتان ومشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية أقل بصورة كبيرة - أقل 56 في المائة في المتوسط - مقارنة بعمليات مماثلة تنفذ عن طريق عقود حكومية.

زيادة مساهمة المجتمع المحلي في البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الريفية والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الحضرية. بلغت مشاركة النساء في اجتماعات البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية 45 في المائة. كان نحو 60 في المائة ممن حضروا تلك الاجتماعات ينحدرون من الشرائح الأكثر فقراً من المجتمع المحلي. ومع ذلك، في 2008 وجد تقييم للأثر واستعراض للمساواة بين الجنسين أن البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية يمكن أن يفعل أكثر لتشجيع مشاركة النساء والفئات الضعيفة.



## مساهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ويوزع البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية 1.6 مليار دولار سنويا على نحو 79 ألف قرية في مناطق فقيرة. وبلغت المساهمة الإجمالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حتى الآن 2.299 مليار دولار في البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الريفية و915 مليون دولار للبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الحضرية.

## الشركاء

خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية، عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير مع وزارة تنسيق الرعاية الاجتماعية للشعب، التي ترأس اللجنة التوجيهية للبرنامج، وهي هيئة تنسيق بين الوزارات. وتضم اللجنة التوجيهية ممثلين من وزارات المناطق المحرومة، والأشغال العامة، والمالية، والداخلية، والرعاية الاجتماعية، والتعاونيات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والزراعة، والاتصالات والإعلام، والبحرية والثروة السمكية، والصناعة والتجارة. كما ترأس وزارة تنسيق الرعاية الاجتماعية للشعب اللجنة الوطنية للتنسيقية لتخفيض أعداد الفقراء التابعة للحكومة. وتحمل وزارة الداخلية مسؤولية الإشراف العام على البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الريفية، فيما تتحمل وزارة الأشغال العامة مهمة الإشراف على البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية-الحضرية، وتتولى مهام التنسيق اليومي وحدات إدارة المشروع بمساعدة من الوحدات الإدارية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية.

ويضم البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية أنشطة تجريبية تشغيلية كبيرة أو برامج فرعية بتمويل من منح مقدمة من جهات مانحة ثنائية (من بينها أستراليا، وكندا، والدنمرك، وهولندا، والمملكة المتحدة). وتقوم كل هذه الأنشطة التجريبية على الركائز الأساسية للبرنامج ومبادئ مشاركة المجتمع المحلي. وتشمل هذه البرامج البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - جينيراسي (منح إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية أو برامج تجريبية للتحويل النقدي المشروط) في 178 منطقة فرعية في خمسة أقاليم لتحقيق نواتج الصحة والتعليم، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية للبيئة لمساندة إدارة الموارد الطبيعية ومبادرات الطاقة المتجددة، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - سادي لمساندة مبادرات التنمية الزراعية لتقديم المساعدة الفنية والموارد المالية لصغار المزارعين، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - ريسبيك، الذي يقدم المساندة إلى النهج المصمم خصيصاً لباوا وبابوا الغربية لتكييف البرنامج مع الظروف الخاصة لهذين الإقليمين، وصندوق أُنشئ الاستئماني متعدد الجهات المانحة للتعافي من موجات المد (تسونامي)، والبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية - عمليات التكيف الخاصة لأنتشيه ونياس، والمشروع التجريبي المبتكر للمجتمعات المحلية في 30 منطقة فرعية والذي يهدف إلى ترسيخ نهج ثقافي للتصدي للفقر.

وقامت الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية بتوسيع نطاق مساندة البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية عبر تقديم موارد مالية إضافية تبلغ نحو 200 مليون دولار خلال الفترة من 2009 إلى 2014، على أن يوجه جزء من المساهمة إلى الشرق الأقصى من إندونيسيا في بابوا. وستتم المساهمة بنحو 100 مليون دولار في البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات



المحلية - جينيراسي بهدف تقديم منح مجمعة للمجتمعات المحلية بغية إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في قطاعي الصحة والتعليم.

## تطوير/محاكاة الممارسات السليمة

تبنّت مشروعات إعادة تأهيل وإعمار المستوطنات في المجتمعات المحلية نموذجي برنامج تنمية كيكاماتان ومشروع مكافحة الفقر في المناطق الحضرية وذلك فيما يتعلق بإعادة بناء المنازل والبنية التحتية المحلية في أنشيه في عام 2005، وفي أقاليم المنطقة الخاصة ليوجياكارتا وجاوة الوسطى وجاوة الغربية في 2006 في أعقاب موجات المد (تسونامي) والزلازل. وتم تمويل المشروعات من خلال الصندوق متعدد الجهات المانحة لأنشيه ونياس وصندوق إعادة إعمار جاوة. ومن خلال مساندة الصندوق متعدد الجهات المانحة، يستخدم مشروع كيكاماتان لإعادة تأهيل وإعمار نياس نهجا مماثلا يستند إلى المجتمع المحلي. وفي المرحلة الأولية للصندوق متعدد الجهات المانحة، اعتبر كونتورو مانجكوسوبروتو رئيس هيئة إعادة تأهيل وإعمار أنشيه في ذلك الوقت أن لهذا النهج "تأثيرا كبيرا تعود منافعه على الفور على الناس". كما تطلب نهج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية قدرا أقل من الإشراف والمشاركة من قبل هيئة إعادة تأهيل وإعمار أنشيه التي كانت تضطلع بجدول أعمال طويل. وأعتبر الصندوق متعدد الجهات المانحة أفضل برنامج لتمويل مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية. كما تبنّت الحكومة نماذج مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية كأساس للبرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية الذي يسعى إلى تخفيض أعداد الفقراء.

## الخطوات التالية

ستظل مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية النماذج الرئيسية في تخفيف حدة الفقر في إندونيسيا. وقد ناقشت الحكومة الاستمرار في البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية حتى عام 2015 على مرحلتين. وتتمثل المرحلة الأولى (2007-2009) في الوصول إلى تغطية وطنية شاملة لكل القرى والأحياء الحضرية وعددها 79 ألفا. وبعد التغطية الشاملة، سيتحول البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية إلى وضع يحقق المزيد من الاكتفاء الذاتي إذ ستتولى أجهزة الحكم المحلي قدرا أكبر من المسؤولية عن التمويل. وقامت بعض أجهزة الحكم المحلي بالفعل بمحاكاة هذا النموذج، باستخدام مصادرها المالية الخاصة، لتنفيذ استثمارات في مناطق لم تشهد إجراءات تدخلية من قبل. فعلى سبيل المثال، استنادا إلى تخطيط المستوطنات المحلية في مشروعات إعادة تأهيل وإعمار المستوطنات في المجتمعات المحلية، اختارت أجهزة الحكم المحلي مساعدة القرى التي لم تتأثر بالزلازل الذي هز جاوة في التخطيط للبنية التحتية المطلوبة التي ستناسب التخطيط على المستوى دون الوطني. ومع الوقت، سيتم أيضاً دمج المبادرات الصغيرة للتصدي للفقر في البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية بغية جعل عملية وضع البرامج على المستوى المحلي أكثر تبسيطا وتسيقا واستجابة لاحتياجات المستفيدين.



## الإحصاءات والنتائج الرئيسية

سيتم تحويل مليار دولار سنويا إلى المجتمعات المحلية.

استفادت 11 مليون أسرة من نماذج مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية بخلاف الذين استفادوا من الصناديق الاستثمارية للكوارث.

يصل مشروع البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية من أسباب القوة إلى 70 ألف قرية سنويا.

إعادة تأهيل وإعمار 38 ألف منزل في أتشيه ونياس، وإقليم يوجياكارتا الخاص و جاوة الوسطى.

اتصل بنا

Pengaduan.pnpm@gmail.com